جامعة بورسعيد
كلية التجارة
قسم العلوم السياسية والإدارة العامة

# تأثير ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م علي المشاركة السياسية للمرأة المصرية
## ( دراسة مقارنة فى الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥ م )

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

إعداد الباحثة
شيماء يوسف أحمد شحاتة

إشراف

أ. م.د/ شريفة فاضل بلاط
أستاذ مساعد العلوم السياسية
ورئيس قسم العلوم السياسية السابق
بكلية التجارة بجامعة بورسعيد

أ.د/ جمال على زهران
أستاذ العلوم السياسية
ورئيس قسم العلوم السياسية الأسبق
بكلية التجارة بجامعة بورسعيد

٢٠١٨

# ملخص الدراسة

**هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على المشاركة السياسية للمرأة المصرية من خلال رصد حالة مشاركة المرأة فى التظاهرات والفاعليات السياسية المختلفة وفى مواقع اتخاذ القرار، وكذلك تمثيلها السياسي في المجالس النيابية والمحلية، ومعرفة المعوقات التى تعيقها عن أداء دور فعال فى الحياة السياسية بما يمكننا في النهاية من معرفة مدى التغييرات التى حدثت على المشاركة السياسية للمرأة المصرية منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما بعدها لنستطيع وقتها الحكم على تطور تلك المشاركة وما وصلت إليه وما يمكن أن تصل إليه فى المستقبل.**

**وعلى الرغم من أن هذه الدراسة قد أظهرت أن قضايا مشاركة المرأة المصرية فى الحياة السياسية تشهد حركة متزايدة نحو تعميق الديمقراطية خاصة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ فإنه ما زال تمثيل المرأة محدودًا للغاية فى معظم مستويات الحكم والسلطة؛ حيث لم تحرز سوى قدر ضئيل من التقدم على الرغم مما تتمتع به المرأة من المهارات القيادية والتنظيمية المختلفة، كما أننا لا نجد تمثيلًا معادلًا لأغلبية المرأة العددية في الهيئات النيابية سواء تصويتًا أو ترشيحًا حيث ما زال يسود الحياة السياسية توزيع غير متكافئ للموارد السياسية، بالإضافة إلى أن قضية التمكين السياسي للمرأة المصرية وفاعلية دورها وتعزيز مشاركتها فى العمل السياسي ما زالت منقوصة وغير مكتملة حتى الآن بسبب الواقع الاجتماعى السائد ورسوخ النظرة الدنيوية للمرأة والفكر الراسخ بأنها لا تستطيع العمل فى تلك المجالات، وأنها لا تمتلك المهارات اللازمة والقدرات التى تجعلها تستطيع المشاركة فى الحياة السياسية والحزبية بفاعلية.**

**وتوصلت الباحثة إلى اقتصار مشاركة المرأة المصرية فى الأحزاب السياسية قبل ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ على الوجود الرمزي فقط سواء فى الهياكل العليا للأحزاب أو على مستوى التنظيم القاعدى فى المحافظات مما جعل فى النهاية الأحزاب تستمر فى تهميش النساء داخلها أكثر بتقليص عدد المرشحات فى الانتخابات ليصب ذلك فى مصلحة الرجال كما أنه لم يتغير موقف الأحزاب عامة والرئيسية منها بشكل خاص إزاء المرأة المصرية؛ حيث لم تدفع بالنساء فى الانتخابات البرلمانية المختلفة التى جرت بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير بالقدر المناسب لأعداد المرأة المصرية ومكانتها ودورها فى المجتمع وفى الحياة السياسية، وهو ما لا يليق أبدا بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التى شاركت فيها النساء بكل قوة من اللحظات الأولى منها فى جميع محافظات الجمهورية وفى جميع الفاعليات أسوة بالرجال، وكانت فيها المرأة المصرية مثالًا يحتذى به ليس فقط فى مصر ولكن فى العالم كله.**

**وأخيرًا أوصت الباحثة بضرورة تبني سياسات داعمة لتمكين النساء في جميع المجالات مع تقديم كل أوجه الدعم لهن بما يضمن وصولهن إلى مواقع اتخاذ القرار، وضرورة مراجعة جميع التشريعات والقوانين وإزالة كل المعوقات التي تحول دون وصول النساء إلى مواقع صنع القرار والمواقع القيادية مع سرعة إصدار حزمة من القوانين الداعمة لمشاركة النساء، وضرورة وجود كوتا للمرأة المصرية في الوظائف التي تعانى فيها المرأة من التهميش وخاصة في القضاء على أن يتم ربط تلك الكوتا التميزية بفترة زمنية محددة، وضرورة تعديل البرامج واللوائح الخاصة بالأحزاب السياسية في مصر على أن تتضمن تلك البرامج واللوائح بعض النصوص أو المواد التي تضمن تمثيلًا مناسبًا للمرأة في المستويات القيادية وفى صناعة القرار داخل الأحزاب.**

## مقدمة الدراسة

المرأة هي نصف المجتمع، والشريك الأساسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه بجانب الرجل في جميع أمور الحياة، وبالتالى يجب أن تكون أيضًا شريكًا ولاعبًا أساسيًا في جميع مجريات الحياة السياسية، خاصة وأن الحديث عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية بوجه عام، وفى مصر بشكل خاص لم يعد مجرد ترف، أو رفاهية، أو بحث عن حقوق على النمط الغربي كما يتردد بين مختلف الأوساط، بل أصبح ضرورة ملحة، وإحدى الأولويات التي بدأت أجهزة الدولة ومختلف المؤسسات والكيانات داخل مصر توليها الاهتمام وتضعها في أجندة الأولويات، وخاصة بعد ما شهدته مصر من حراك سياسي، ومشاركة فعالة من النساء خلال ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١ وما بعدها في ظل إدراكهن بأن المشاركة السياسية للمرأة هي الخطوة الأولى التي ستكفل لباقي النساء الحصول على حقوقهن، لأن هناك من يعلمها ويطالب بها ويبحث عنها دون تكاسل أو تخاذل.

ومما لا شك فيه أن قضايا المرأة بشكل عام والمشاركة السياسية للمرأة المصرية بشكل خاص تطرح نفسها بكل قوة في هذه المرحلة من العمل الوطني لأسباب عديدة منها ما هو متعلق بهموم النساء أنفسهن، ومنها ما يرتبط بمتغيرات المجتمع المصري وتوجهاته الجديدة وإفرازاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية خاصة بعد ثورة 25 من يناير 2011 وما بعدها حيث كانت المرأة المصرية جزءًا أصيلًا من الثورة، وشاركت في كل مراحلها بما يتطلب معه أن تتمتع المرأة بالمشاركة المتساوية والحقوق المتساوية في ظل وجود حقوق دستورية وقانونية تعمل على ضمان كرامة المرأة وحقوقها ومشاركتها الكاملة في مختلف مناحي الحياة.

ويتضح أن محدودية المشاركة السياسية للمرأة المصرية هي محصلة مكونة من مجموعة عديدة من العوامل المتفاعلة والمتداخلة مع بعضها البعض على الصعيد المجتمعي العام سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، ومنها ما يرجع إلى أسباب دستورية وقانونية فيما يخص بعض الحقوق السياسية حيث إنه قد يضمن للمرأة حق الترشح والانتخاب إلا أن تلك النصوص تظل معطلة بصفة كلية أو جزئية بسبب عدم وجود آليات ضامنة لتنفيذها فتظل مجرد نصوص.

ونجد أن عملية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنظام الانتخابي الأكثر ملائمة لها بما يضمن في النهاية فرصًا أكبر للتمثيل النسائي في البرلمان وهو أيضا لا يتم بمعزل عن الحديث عن النشاط النسائي للمرأة وخاصة دورها في الأحزاب السياسية التي تعد من أهم وأبرز الأطر التنظيمية للمشاركة السياسية بما يتطلب معه العمل الجاد من قبل الأحزاب على تفعيل مشاركة المرأة سياسيًا وتنمية قدراتهن وتضمين قوائمهم الانتخابية بالكوادر النسائية القادرة على خوض المنافسة في الانتخابات فضلاً عن ضرورة قيام الأحزاب بتقديم الدعم الكامل للنساء في الانتخابات سواء بالمال أو الدعاية والتأييد الكامل لهن للرد على الأقاويل الكثيرة التي تستنكر موقف الأحزاب تجاه للنساء وتشكك في مدى إيمان الأحزاب بحقيقة دور المرأة.

ومن يقوم بمتابعة مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية خاصة منذ اندلاع ثورة 25 من يناير 2011 وما بعدها يجد أنه على الرغم من إنجازاتها الكثيرة على مختلف المستويات، فإنه ما زال هناك قصور واضح في جميع صور ومستويات مشاركتها سواء ذلك في مؤسسات الحكم المحلي أو المؤسسات السياسية المختلفة، من مجالس نيابية أو أحزاب سياسية أو نقابات مهنية وعمالية أو منظمات حكومية وغير حكومية، وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته فإنه ما زال تقدمًا محدودًا مما يتطلب معه رصد ذلك التطور في المشاركة السياسية للمرأة المصرية ومعرفة التحديات والفرص المتاحة أمامها للخروج بنتائج ومقترحات حول

**مواجهة تلك التحديات وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة وخلق المزيد من الفرص لتعميق المشاركة السياسية للمرأة المصرية.**

**وفي هذا السياق تسعى هذه الدراسة إلى تناول مشاركة المرأة المصرية فى الحياة السياسية وبحث ما طرأ عليها من تغييرات سواء قبل أو أثناء ثورة ٢٥ من يناير لعام ٢٠١١ وما بعدها بالإضافة إلى التعرف على مدى تأثير ثورة ٢٥ من يناير لعام ٢٠١١ على المشاركة السياسية للمرأة المصرية من خلال رصد حالة مشاركة المرأة في التظاهرات والفاعليات السياسية المختلفة وفى مواقع اتخاذ القرار وكذلك تمثيلها في المجالس النيابية والمحلية، ومعرفة المعوقات التى تعيقها عن أداء دور فعال فى الحياة السياسية بما يمكننا في النهاية من معرفة مدى التغييرات التي حدثت على المشاركة السياسية للمرأة المصرية لنستطيع وقتها الحكم على تطور تلك المشاركة وما وصلت إليه وما يمكن أن تصل إليه مستقبلاً بما يمكننا فى النهاية من الخروج بنتائج وتوصيات يمكن من خلالها مواجهة التحديات التي تواجه مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية والمساهمة في زيادة المشاركة السياسية للمرأة المصرية فى السنوات المقبلة.**

## أولاً : مشكلة الدراسة

**تتمثل مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من الدور الكبير الذي مارسته المرأة المصرية على مر العصور سواء فى محاربة الاحتلال والمطالبة بالاستقلال ثم في بناء الدولة المصرية بالإضافة إلى المشاركة المتميزة التي حققتها في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما بعدها فإنها ما زالت تعاني من التهميش والعنف الممنهج ضدها في جميع مجالات الحياة خاصة السياسية منها في ظل وجود العديد من الإشكاليات المتعلقة بمشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية.**

**ومن هنا نجد أنه على الرغم مما حققته المرأة المصرية من مشاركة سياسية متميزة في الأحداث السياسية المتعددة التي شهدها المجتمع المصري منذ مطلع التاريخ وعلى مدى العصور المختلفة وصولاً إلى ثورة 25 من يناير لعام 2011 وما بعدها حيث كان للمرأة المصرية من المكانة والدور المتميز في المساهمة في تلك الأحداث فإن ما حصلت عليه من حقوق أو مكاسب ما زالت منقوصة ولا تتناسب مع قوتها العددية في المجتمع ولا مع الأدوار التي قامت بها على مر العصور فنجد أنها لم تحظ حتى الآن بالمكانة والوضع والدور الذي تستحقه مما يتطلب معه معرفة مدى التغييرات التي طرأت على المشاركة السياسية للمرأة المصرية قبل وأثناء وبعد ثورة 25 من يناير لعام 2011 وصولاً في النهاية إلى الخروج بنتائج وتوصيات يمكن من خلالها مواجهة التحديات وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة وخلق المزيد من الفرص لتعميق المشاركة السياسية للمرأة المصرية.**

## ثانياً : أهمية الدراسة

**تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يلي:**

1. **الإسهام في دعم حركة البحث العلمي بتلك الدراسة عن تأثير ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١ على المشاركة السياسية للمرأة المصرية.**
2. **كون المرأة من أهم الفواعل الرئيسين في المعادلات السياسية للعديد من الدول حيث إن المرأة بشكل عام والمرأة المصرية بشكل خاص لها دور كبير في عملية تنمية وتطوير وتقدم المجتمع الذي تعيش فيه إلا أنها على الرغم من ذلك فإنها ما زالت تعاني من**

التهميش في الحياة السياسية مما يتطلب معه الوصول إلى شكل محدد لطبيعة دور المرأة المصرية في الحياة السياسية وطريقة محددة لتفعيل مشاركتها السياسية.

٣. موضوع الدراسة وثيق الصلة بالأحداث السياسية التي شهدها المجتمع المصري، وكان للمرأة من المكانة والدور المتميز في المساهمة في تلك الأحداث خاصة في ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١ وما بعدها مع زيادة فرص مشاركة المرأة المصرية فى الحياة السياسية.

٤. الأهمية الزمنية لتلك الدراسة التي تتمحور ما بين (٢٠٠٥ - ٢٠١٥) وما تحويه هذه السنوات من أحداث مهمة بداية من الفترة الأولى (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) حيث كانت انتخابات مجلس الشعب في عام ٢٠٠٥ هي الانتخابات السابقة على إقرار مقاعد كوتا المرأة الـ٦٤ التى أُقرّت فى عام ٢٠٠٩ فكانت الانطلاقة الحقيقية للمرأة المصرية بعد العمل بتلك المقاعد في انتخابات عام ٢٠١٠ مما نتج عنه حصولها على عدد ٦٨ مقعدًا من إجمالى عدد المقاعد فى مجلس الشعب وقتها ثم الفترة الثانية من تلك الدراسة (٢٠١١ - ٢٠١٥) التي شهدت قيام ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١ وما أحدثته من تغيير كمى ونوعى على معدلات المشاركة السياسية للمرأة المصرية وما تبعها من انتخابات نيابية لمجلسى الشعب والشورى فى عام ٢٠١٢ حصلت فيها المرأة المصرية على عدد ١١ مقعدًا فى مجلس الشعب وعلى عدد ٥ مقاعد فى مجلس الشورى من إجمالى عدد المقاعد فى هذا المجلس وصولاً إلى انتخابات مجلس النواب فى عام ٢٠١٥ التى حظيت فيها المرأة المصرية لأول مرة على عدد ٨٩ مقعدًا من إجمالى عدد المقاعد مما يعتبر سابقة جديدة في تاريخ مشاركة المرأة المصرية في البرلمان المصري فهي لم تحصل على مثل هذا العدد من قبل.

٥. الخروج بنتائج وتوصيات يمكن من خلالها مواجهة التحديات التي تواجه مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية مما يساهم في زيادة المشاركة السياسية للمرأة المصرية وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة أمامها وخلق المزيد من الفرص لتعميق مشاركتها في الحياة السياسية.

## ثالثًا : أهداف الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١ على المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وذلك من خلال تحقيق نسق من الأهداف وهي:

١. عرض الإطار المفاهيمي للثورة والمشاركة السياسية.

٢. التعرف على مشاركة المرأة المصرية السياسية في التظاهرات والفعاليات السياسية المختلفة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وما بعدها، وقبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما بعدها.

٣. معرفة واقع تقلد المرأة المصرية للمناصب المختلفة في الدولة قبل وبعد ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١.

٤. التعرف على مشاركة المرأة المصرية في المجالس النيابية والمحلية منذ بداية مشاركة المرأة المصرية في العمل البرلماني في عام ١٩٥٧ حتى عام ٢٠١٥.

٥. معرفة التحديات التي واجهت المرأة المصرية في سبيل مشاركتها السياسية، والفرص المتاحة أمام مشاركتها السياسية الفعالة.

٦. التوصل إلى نتائج وتوصيات يمكن من خلالها مواجهة المعوقات التي تواجه المرأة المصرية في سبيل مشاركتها السياسية الفعالة بالإضافة إلى تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة أمامها، وخلق المزيد من الفرص لتعميق المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

## رابعاً : تساؤلات الدراسة

**قامت الباحثة من أجل معالجة موضوع وإشكالية هذه الدراسة وتحقيق أهدافها بوضع التساؤلات التالية:**

**التساؤل البحثى الرئيس :**

- **ما تأثير ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على المشاركة السياسية للمرأة المصرية بالمقارنة بما كان سائدًا قبل ثورة يناير؟**

**وينبثق من هذا التساؤل البحثي الرئيسى عدة تساؤلات بحثية فرعية أخرى؛ هي على النحو التالي:**

١. **ما هو مفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها؟ وما خصائصها وأنواعها وأنماطها وأسبابها ومراحلها المختلفة؟**
٢. **ما هو مفهوم المشاركة السياسية؟ وما دوافعها وأهميتها ومستوياتها ومكوناتها ومراحلها وخصائصها ومعوقاتها؟**
٣. **ما هو الدور التاريخي للمرأة المصرية في الحياة السياسية في مصر؟**
٤. **كيف كانت المشاركة السياسية للمرأة المصرية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وما بعدها؟**
٥. **كيف كانت المشاركة السياسية للمرأة المصرية قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟**
٦. **كيف كانت المشاركة السياسية للمرأة المصرية أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟**
٧. **كيف أصبحت المشاركة السياسية للمرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما بعدها؟**
٨. **ما هو واقع تقلد المرأة المصرية للمناصب المختلفة في الدولة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟**
٩. **كيف كانت المشاركة السياسية للمرأة المصرية في المجالس النيابية والمحلية منذ بداية مشاركة المرأة المصرية في العمل البرلماني في عام ١٩٥٧ وحتى عام ٢٠١٥؟**
١٠. **ما هى المعوقات التى واجهت المرأة المصرية في سبيل مشاركتها السياسية، والتي تعيقها عن أداء دور فعال في الحياة السياسية؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟**
١١. **كيف يمكن تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة أمام المشاركة الفعالة للمرأة المصرية في الحياة السياسية وفى المجالس النيابية والمحلية وخلق المزيد من الفرص لتعميق مشاركتها السياسية؟**

## خامساً : الإطار المنهجي للدراسة

**ارتكزت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج مثل (المنهج التاريخي) في سرد تاريخ مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها وصولاً إلى ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١ وما بعدها، و(المنهج المقارن) وهو المنهج المستخدم في الدراسات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية بهدف الخروج بنتائج عن المرحلة الزمنية محل الدراسة من خلال مقارنتها بمرحلة زمنية سابقة عليها حيث لا تتضح سمات وخصائص ومنجزات مرحلة تاريخية إلا من خلال مقارنتها بمرحلة تاريخية سابقة عليها من أجل الكشف عن التغير الحادث فى تلك الدراسة المتعلقة بمشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية خلال الفترة الزمنية المختارة للدراسة (٢٠٠٥ _ ٢٠١٥) للتوصل إلى نتائج بشأن تأثير ثورة ٢٥ من يناير لعام ٢٠١١ على المشاركة السياسية للمرأة المصرية، ومنهج (دراسة الحالة) لأهميته في دراسة موضوع الدراسة من حيث دراسة جميع الجوانب المتعلقة بالدراسة والتعمق في دراسة المعلومات الخاصة بالفترة الزمنية المتعلقة بتلك الدراسة ورصد مختلف مراحل تطورها بغرض الوصول**

إلى نتائج وتوصيات يمكن تعميمها والاستفادة منها في حل مشكلة الدراسة، و(المنهج الوصفي التحليلي) بأعتباره أحد المناهج العلمية المستخدمة في الدراسات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والاقتصادية من خلال الدراسة النظرية المكتبية والتحليل العلمي للظاهرة العلمية المدروسة.

وتماشيًا مع هذه المناهج، اعتمدت الدراسة على بعض الأساليب التالية:

- أسلوب البحث الأكاديمي، الذي يعتمد على المراجع المختلفة مثل الكتب والدوريات والدراسات والأبحاث المقدمة في هذا الموضوع والبيانات المتاحة والمنشورة والأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وكذلك ما صدر عن المشاركة السياسية للمرأة المصرية خلال الفترة الزمنية المختارة من كتب وبيانات ونشرات وتقارير ودراسات ووثائق ومستندات وجرائد ومجلات مختلفة وشبكة الإنترنت ومختلف المصادر التي تخدم مشكلة الدراسة.
- القوانين والتشريعات والسياسات ذات الصلة بالموضوع حتى نقف على الإطار الذي تبلورت وتطورت فيه.

## سادسًا : الحدود الموضوعية والزمانية للدراسة

في ضوء طبيعة وأهمية البحث وأهدافه فإن حدود الدراسة قد تمثلت في الآتي:

- الحدود الموضوعية للدراسة: تركزت تلك الدراسة على جمهورية مصر العربية فكانت هى تلك الحدود والإطار الذى عملت من خلاله.
- الحدود الزمنية للدراسة: بدأت فترة الدراسة اعتبارا من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٥، وقسمت تلك الفترة إلى مرحلتين: الأولى من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ حيث كان عام ٢٠٠٥ فترة انطلاقة حقيقية للمرأة بعد إقرار مقاعد الكوتا الـ٦٤، والمعمول بها في انتخابات ٢٠١٠، والفترة الثانية من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، وينبع اختيار تلك الفترة لما شهدتها من تطورات كثيرة وخاصة بعد قيام ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١ وما بعدها مما يعطي صورة أكثر دقة ووضوحًا لدور المرأة المصرية وأثر مشاركتها في الحياة السياسية حتي انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٥.

## سابعاً : الدراسات السابقة

تم الإطلاع على مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية والأوراق العلمية والتقارير التي لها علاقة بموضوع الدراسة، ومن أبرز تلك الدراسات ما يلي:

١. أمر الدين محمد دين، التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية للمرأة: دراسة حالتي مصر وأفغانستان، ٢٠١٥.

تناولت تلك الدراسة المشاركة السياسية للمرأة في ثورتي مصر وليبيا ٢٠١١ حيث بدأت بالحديث عن المشاركة السياسية وأشكالها والعوامل المؤثرة عليها فضلاً عن التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مصر وأفغانستان، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمشاركة السياسية للمرأة في مصر وأفغانستان بالإضافة إلى تأثير ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على المشاركة السياسية للمرأة المصرية واستعراض التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية في كل من مصر وأفغانستان.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه كان من المفترض أن تدعم ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حقوق المرأة في المشاركة السياسية بل وتزيد من تلك الحقوق إلا أن نتائجها لم تتضح بشكل كاف حيث يرجع بشكل كبير إلى المفهوم الراسخ المنقوص لدى المجتمع المصري عن المرأة وعدم

**جدوى مشاركتها في الحراك السياسي حتى بعد ثورة ٢٥ من يناير مما جعل الثورة لم تؤد إلى مزيد من دعم المشاركة للمرأة بل جعل المرأة تتعرض إلى تهديدات طالت حقوقها في التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة وفي الأمان الشخصي.**

**وأوصت تلك الدراسة بعدد من التوصيات التي يمكن من خلالها تحقيق نهضة المرأة في مصر وأفغانستان ومنها الاهتمام بتعليم المرأة حيث إنها لا تزال الأقل حظًا في الحصول على فرص التعليم وفرص العمل؛ لذا نجدها الأكثر بطالة والأكثر تهميشًا واستبعادًا اجتماعيًا وسياسيًا والأكثر تعرضًا للعنف فضلاً عن ضرورة الاهتمام بمشاركة المرأة في مختلف المجالات سياسيًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، وزيادة التمثيل السياسي للمرأة المصرية في البرلمان، بالإضافة إلى الاهتمام بالمرأة المعيلة وتقديم أوجه الدعم والتدريب للنساء والتأكيد على مساواة المرأة بالرجل وتطوير شبكة الحماية الاجتماعية حتى تستهدف النساء الفقيرات والأسر التي تعولها النساء، واستثمار الأبنية الحكومية غير المستغلة من أجل تنفيذ مشاريع غايتها تأهيل النساء وتدريبهن وتخصيص عدد من الجوائز التي توجه إلى الأفراد والمؤسسات التي تقوم بأي إنجاز يخدم المرأة المصرية وتطرح أفكارًا عملية تنموية واقعية يمكن تطبيقها في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية.**

**٢.د.هيفاء أبو غزالة، تقرير المرأة العربية والديمقراطية ٢٠١٣، ٢٠١٤**

**استعرضت الباحثة فى هذا التقرير الإطار المفاهيمى للديمقراطية، والدور الذى تلعبه المرأة فى الانتقال إلى الديمقراطية وتعزيز هذا الدور حيث إنه من المهم أن تكون المرأة على مستوى عال من التيقن والانتباه فى الطريقة التى تتعامل بها الحكومات الديمقراطية الحديثة مع قضاياها كما أنها بحاجة إلى تنظيم السبل التى يمكن من خلالها الضغط على الأحزاب والسلطة التنفيذية لتمرير القوانين الصديقة للمرأة، وأن تكون قادرة على المتابعة من خلال رصد آثار تلك التشريعات، والتأكد من أن السلطة التنفيذية والمحاكم تطبق القوانين التى صدرت.**

**وأظهر التقرير دور الشباب كإحدى السمات المهمة للربيع العربى، فالشباب الذين قادوا الثورات أصبحوا يشكلون معادلة مهمة لا يمكن تجاهلها فى العملية الديمقراطية، فهم العنصر الأساسى فى أى تحول سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى، واختتم التقرير بدراسة حالة لبعض دول الربيع العربى معتبرًا أن المرحلة الحالية تمثل فرصة حاسمة للنساء والفتيات فى المنطقة العربية، لكنها أيضا مرحلة تواجه فيها حقوق المرأة مخاطر حقيقية فالمرأة لا تتعرض للتهميش فقط بل لأن تفقد مكتسباتها أيضًا.**

**وتوصل التقرير إلى أن تعزيز الدور السياسى للمرأة يتطلب اعتماد مدخل التمكين الذى يتضمن مجموعة من العوامل والآليات الداعمة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وحقوقيًا على المستويين الرسمى والأهلى بالإضافة إلى أهمية التعليم الذى يعد حجر الزاوية فى عملية التمكين للنساء لأنه يمكنهن من الاستجابة والاستفادة من الخيارات والفرص المتاحة لهن، كما يمكنهن من تحدى الأدوار التقليدية والنمطية التى وضعها المجتمع للمرأة حتى لا تخرج عن الإطار الموضوع لها والذى يتعامل معها باعتبارها تابعًا وليس شريكًا أساسيًا مع الرجل فى الحياة والمجتمع الذى تعيش فيه ولها مثله من الحقوق وعليها ما عليه من الواجبات باعتبارهم مواطنين كاملين الأهلية.**

**3. نيهال نصر الدين محمد محمود، المنظمات غير الحكومية ودورها في تمكين المرأة المصرية.. دراسة تطبيقية لبعض منظمات حقوق المرأة، 2012**

**سعت الباحثة في هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تفعيل دور المنظمات غير الحكومية خاصة التي تدار بواسطة النساء في تنمية المرأة المصرية وتمكينها، خصوصًا في ظل الأعباء**

**التي تثقل كاهل الحكومات وتعوق دورها في تمكين النساء، وأيضًا في ظل الاهتمام الكبير بالنساء على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، والذي يظهر في البرامج المصممة والموجهة للنساء والتي تتبناها الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية.**

**وتوصلت الباحثة في هذه الدراسة إلى الدور المهم الذي لعبته المنظمات العاملة في مجال المرأة منذ أوائل الثمانينيات حتى وقت الدراسة من حيث التأثير في العديد من القوانين والسياسات المتعلقة بالمرأة المصرية، وفي الوصول إلى النساء المهمشات لرفع وعيهن بالعديد من القضايا المهمة، وفي حماية البيئة ورفع الوعي بأهمية المشاركة السياسية للنساء.**

**وأوصت تلك الدراسة بعدد من التوصيات التى يمكن من خلالها تفعيل دور المنظمات العاملة في مجال المرأة ودور النساء داخل الجمعيات الأهلية، ومنها ضرورة أن يكون هناك مسئول أو متحدث إعلامى مدرب لدي كل منظمة من أجل التعامل مع وسائل الإعلام المختلفة مع استخدام خطاب إعلامى مختلف يعمل على تغيير المفاهيم التي تقلل من قيمة النساء وقدراتهن فضلاً عن ضرورة تشبيك الجهود فيما بين المنظمات النسائية وبعضها البعض لنشر المزيد من المعلومات حول منظمات المرأة ومجالات عملها بالإضافة إلى توفير معلومات حول المنظمات العاملة في مجال المرأة والمجالات والمشروعات التي يتطوعن بها، وعرض نتائج المشروعات عليهن كي يشعرن بقيمة وجودهن.**

**٤. مروة محمد تهامي، المشاركة السياسية للمرأة في ثورتي مصر وليبيا ٢٠١١، دراسة ميدانية مقارنة في الأنتروبولوجيا الاجتماعية، ٢٠١١ .**

**ركزت هذه الدراسة على الدور الذي قامت به المرأة في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر وفي ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ في ليبيا حيث رصدت طبيعة هذا الدور ودوافع مشاركتها في الثورتين والأبعاد التي اتخذتها تلك المشاركة وتطلعات المرأة المستقبلية من خلال الثورة.**

**كما هدفت تلك الدراسة إلى توضيح كيفية مشاركة المرأة السياسية في المجتمع على قدر ما حصلت عليه من دعم وتأييد سياسيين على مستوى الدولة والمجتمع من خلال الإجابة عن عدة تساؤلات منها مفهوم المشاركة السياسية للمرأة في مصر ومشاركة المرأة الليبية في الثورة بالإضافة إلى تناول مفهوم الثورة وشكل التنظيم الاجتماعي للثورة ودور المرأة فيها فضلاً عن دور الإعلام وطبيعة دور القيادات النسائية في ميادين الثورة.**

**وتوصلت الدراسة إلى تشابه أدوار المرأة في الثورات في مصر وليبيا على مدار التاريخ حيث يتشابه دور المرأة في ثورة ٢٥ من يناير في مصر مع دورها في ثورتي القاهرة الأولى والثانية ضد الفرنسيين، وكذلك الثورة ضد الاحتلال الإنجليزي كما يتشابه دور المرأة في ثورة ١٧ من فبراير مع دورها في الثورة الليبية ضد الاحتلال الإيطالى فضلاً عن اتسام المشاركة السياسية لعدد كبير من النساء بالموسمية حيث ظلت تلك المشاركة مرتبطة بأوقات الأزمات والثورات.**

**وأوصت تلك الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة تحقيق العدالة المتمثلة في توفير فرص العمل وإعادة توزيع الدخل ووضع برامج خدمية في مجتمعات الدراسة مع الأخذ في الاعتبار عوامل قيام الثورة في كل من مصر وليبيا، ووضع خطة استراتيجية في ضوء التطلعات المستقبلية من خلال الثورة والعمل على تطبيقها في خلال مدة زمنية محددة بالإضافة إلى وضع برامج تنموية تهدف إلى النهوض ببعض الفئات في المجتمعات التي تشكو من نقص الخدمات والرعاية والاهتمام من قبل المسئولين بالدولة وتحقيق حياة اجتماعية كريمة لتلك الفئات وفتح مجالات جديدة للإنتاج والاستفادة من الطاقات البشرية.**

**5. هالة مرجان، المرأة المصرية والمشاركة السياسية من يوليو 52 إلى 25 يناير: استعراض واقع واستشراق مستقبل، 2011**

**استعرضت الباحثة في هذه الدراسة أهم محطات وسمات المشاركة السياسية للمرأة المصرية كما تطرقت إلى طرح رؤية لتحفيز مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية على نحو يقي هذا الحماس والحراك السياسي من الانتكاسات ويضمن لها الاستدامة.**

**وأكدت الدراسة أنه لابد للمرأة المصرية على اختلاف مستوياتها التعليمية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أن تعي حقيقة أنها الوحيدة القادرة على تحقيق قدر من الحرية يضمن لها العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية التي تمكنها من أداء دورها في المجتمع سواء داخل المنزل أو خارجه على أكمل وجه.**

**وتوصلت الباحثة إلى أن قضية تفعيل وتدعيم المرأة المصرية على ممارسة جميع أنماط المشاركة السياسية يجب أن تحتل مكان الصدارة بين أولويات التخطيط سواء على مستوى الدولة أو مؤسسات المجتمع المدني حيث يجب أن تكتمل عملية دعم المشاركة السياسية للمرأة في مصر بشكل فعال عن طريق استراتيجية متناسقة تعمل على تغيير الصورة السلبية التي يتبناها السواد الأعظم من المجتمع المصري عن دور المرأة السياسي حتى يتحول هذا المجتمع إلى بيئة داعمة للمرأة.**

**6. ولاء جاد الكريم محمود، اللامركزية.. ومأزق التهميش السياسى للمرأة في مؤسسات الحكم المحلى، 2010 .**

**تناول الباحث في هذه الدراسة بعدًا مهمًّا من أبعاد التمكين السياسي للمرأة المصرية وهو تمكينها على مستوى الحكم المحلي في المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى، لما لهذا البعد من أهمية متنامية في الوقت الراهن نابعة من توجه الدولة نحو إقرار مزيد من الصلاحيات لوحدات الحكم المحلي في إطار ما تعلن عنه من رغبتها في تبني اللامركزية وتطبيقها على أرض الواقع في السنوات القليلة القادمة.**

**وتوصل الباحث إلى صياغة رؤية لحل الإشكالية المتعلقة بتغييب المرأة من التمثيل السياسي العادل في وحدات الحكم المحلي، واستندت هذه الرؤية إلى أربعة محاور أساسية؛ هي رفع قدرات المرأة ذاتها على المشاركة في الحكم المحلي، وتوفير الأطر التشريعية الداعمة لمشاركة المرأة في الحكم المحلي، وتغيير الثقافة المجتمعية المحلية المناهضة لتولي المرأة مناصب صنع واتخاذ القرار المحلي، وإدماج مكون المرأة في الجهود الوطنية والدولية والأجنبية لدعم اللامركزية على المستوى الوطني والمحلي.**

**7. مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، التمكين السياسي للمرأة.. هل الكوتا هي الحل، 2009**

**تناولت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان في هذه الدراسة التمكين السياسي للمرأة بداية من مفهوم التمكين وأشكاله ومعوقاته، كما رصد التطور التاريخي للتشريعات الحاكمة لممارسة الحقوق السياسية للمرأة بالإضافة إلى وجود المرأة المصرية في السلطة التنفيذية والقضائية والسلك الدبلوماسي والقنصلي لتكشف حدوث تطور إيجابي فيما يتعلق بوجود المرأة في المناصب القيادية للجهاز التنفيذي حتى وصلت نسبة شاغلات هذه المناصب من إجمالى شاغلي هذه الوظيفة إلى ٢٥,٧%، وهذا بجانب استمرار الوضع المتدني للمرأة في المجالس الشعبية المحلية حيث وصلت نسبة تمثيل النساء فيها ٥%.**

**وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق "الكوتا" بشكل محدد زمنيًا بعدد من السنوات على**

أن يتم توفير الدعم الكافي من المؤسسات الإعلامية لزيادة الوعي لأفراد المجتمع فيما يخص "الكوتا" من خلال تبني سياسات وبرامج لتعزيز تمثيل النساء في كل أجهزة السلطة السياسية، وتنظيم حملات توعية لخفض الأمية القانونية والسياسية عند النساء لتمكينهن من النهوض بالمجتمع.

٨. انتصار محسن الصاوي، المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية لمشاركة المرأة في الانتخابات، ٢٠٠٨ .

تناولت هذه الدراسة معوقات مشاركة المرأة المصرية في عملية التصويت والترشح والفوز في الانتخابات العامة من حيث المعوقات الاجتماعية المتمثلة في دور الأسرة ودور القبيلة ونظرة المرأة لذاتها، والمعوقات الثقافية التي تتمثل في تعاليم ودور رجال الدين وإشكالية المساواة بين الرجل والمرأة في المكانة الاجتماعية، وأخيرًا المعوقات السياسية المتمثلة في دور الأحزاب السياسية ودور مؤسسات المجتمع المدني ودور الشرطة والقضاء.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تغييرًا إيجابيًا نسبيًا يتسم ببطء وتيرته قد حدث في نظرة واتجاهات الأفراد والمجتمع نحو المرأة وإمكانية ممارستها لأعمال تنتمي إلى المجال السياسي كالمشتركة في الانتخابات فضلاً عن أنه ما زال هناك ضعف في وعي المواطنين بواقع مشاركة المرأة في الانتخابات وبدور الدولة الحقيقي في دعم وتمكين النساء من أجل ممارسة حقوقها السياسية المتعلقة بالترشح في الانتخابات والفوز بها خاصة مع قلة المنظمات المدنية العاملة في المجال السياسي والحقوقي وضعف دور الموجود منها في القيام بدعم النساء وتمكينهن.

كما توصلت الدراسة إلى أن تأثير منظومة الثقافة التقليدية في المجتمع المدني لا يقتصر فقط على الأفراد العاديين بل يشمل جزءًا كبيرًا من المثقفين والنخب السياسية والثقافية بما في ذلك قيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية والنخبة الحاكمة والجهات الأخرى المنوطة بتطبيق الديمقراطية وحقوق المواطنة والمعنية بقضايا المرأة وتمكينها السياسي مما يؤثر سلبًا على دور الدولة والأحزاب السياسية في مجال دعم وتمكين المرأة وممارستها لحقوقها السياسية والانتخابية فكان سببًا في غياب التمثيل العادل للمرأة في المجالس المنتخبة بالإضافة إلى انتشار الثقافة الذكورية التي تربط بين قيم الإنجاز في العمل السياسي بالرجل وتشوه الثقافة الدينية للمجتمع ومسألة توظيف الدين واستخدامه كسلاح ضد مشاركة المرأة في العمل العام والمجال السياسي مما يؤثر بشكل سلبي على مشاركة المرأة في الانتخابات ويتسبب في استمرار الفجوة النوعية الموجودة في مجال المشاركة السياسية القبلية بمحدداتها الاجتماعية والثقافية.

٩. إيمان نصري داود، دور المرأة في منظمات المجتمع المدني، ٢٠٠٦ .

استعرضت هذه الدراسة الدور الذي تقوم به المرأة عامة والدور السياسي الذي تقوم به في المجتمع بجانب الدور الذي تقوم به في مؤسسات العمل الأهلي وفي الأحزاب السياسية والأندية والنقابات، وكذلك التعرف على العوامل والأبعاد الطبيعية التي تعتبر من محددات اندماج المرأة في العمل التطوعي والمشكلات التي تواجه قيام المرأة بدورها في المؤسسات والمنظمات المدنية بالمجتمع.

واعتمدت هذه الدراسة في الجانب العملي على الاستبيان ودليل دراسة الحالة في عملية جمع البيانات فكانت عينة الدراسة قوامها ٢٦٩ مفردة قسمت إلى ٨٨ مفردة من الجمعيات النسائية و٦٤ مفردة من الجمعيات التنموية و١٦ من النقابات و٢٨ من الأحزاب و٧ من الأندية و١٢ مفردة من الاتحادات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة طردية بين الدخل وعدد سنوات الخبرة بالعمل التطوعي فضلاً عن أن هناك علاقة قوية بين الدخل والحالة

**الاجتماعية وطبيعة العمل المهني الذي تؤديه المبحوثة بالإضافة إلى أن هناك عدم وعي لدى المرأة بأهمية مشاركتها السياسية والذي يعتبر العائق الرئيس الذي يحد من مشاركة المرأة المجتمعية.**

**١٠.منى مصطفى عبد الرووف، دور المرأة في الحياة السياسية المصرية في الفترة من ١٩٧١ _ ٢٠٠١، ٢٠٠٤ .**

**استعرضت تلك الدراسة دور المرأة في الحياة السياسية في مصر خلال الفترة من ١٩٧١ حتى عام ٢٠٠١ وهي تلك الفترة التي نجد أنه قد تزايد فيها الاهتمام بدور المرأة المصرية في الحياة السياسية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي كما ساعدت ثورة المعلومات والاتصالات التي شهدتها تلك الفترة في الاتجاه المتزايد نحو الاهتمام بهذا المجال، كما تناولت الدراسة دور المرأة المصرية الفعلي في الحياة السياسية للمجتمع الذي تعيش فيه فضلاً عن تقييم هذا الدور الذي نجده قد اتسم بالمحدودية وانعدام الفعالية في تلك الفترة تبعًا للمنهجية التي انتهجتها هذه الدراسة من حيث استخدام منهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي.**

**وتوصلت هذه الدراسة إلى أن محدودية دور المرأة في الحياة السياسية يرجع إلى عدد من المعوقات التي من أهمها معوقات متعلقة بالمرأة ذاتها إلى جانب رؤية المرأة للعمل السياسي باعتباره خاصًا بالرجال لا يتفق مع أنوثة المرأة فضلاً عن حالة الانهزام التي تعانيها المرأة وعدم الثقة في قدراتها مما جعلها ترضخ لعدم المشاركة خضوعًا منها لمنظومة القيم والمفاهيم التي تحكم الوعي المجتمعي كله في ظل موروثات ثقافية أرست صورة نمطية للمرأة باعتبارها رمزًا للهوية المصرية لا يجب أن تحيد عنها بالعمل السياسي بالإضافة إلى أن المعوقات الاقتصادية وسياسة الاقتصاد الحر أدت إلى إنهاك المرأة لتعدد أدوارها داخل الدستور والقوانين المنظمة للعمل بالمساواة الدستورية بين الرجال والنساء في الحقوق السياسية مما جعل المرأة تبتعد عن مجال صنع القرار وبالتالي تسبب في ضعف المشاركة السياسية للمرأة المصرية.**

**11. أيمن عقيل وهاجر على، الوجود السياسي للمرأة - رؤية تحليلية للإطار التشريعي والتنظيمي.**

**استعرض الباحثان في تلك الدراسة البيئة التشريعية والتنظيمية المصرية المرتبطة بالتمكين السياسي للمرأة المصرية موضحين فيها مواطن الضعف والقصور المتسببة في ضعف التمثيل السياسي للمرأة.**

**وتوصل الباحثان إلى عدد من التوصيات في النطق التشريعية والتنظيمية يمكن مع الآخذ بها المساهمة في رفع نسبة تمثيل المرأة في التنظيمات السياسية والوصول بها إلى مستوى التمثيل العادل، ومنها ضرورة تخصيص حصة للمرأة في المجالس الشعبية المحلية عند تعديل قانون الإدارة المحلية الحالي، والأخذ بنظام الانتخاب بالقوائم النسبية باعتباره النظام الأكثر استجابة لضعف التمثيل السياسي للمرأة المصرية.**

**كما توصل الباحثان إلى ضرورة أن تبذل منظمات المجتمع المدني المصرية مزيدًا من الجهد لدفع الحكومة المصرية إلى التعاون بصورة أكبر مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان بما يضع الحكومة دائمًا أمام التزاماتها التعاقدية والأخلاقية في هذا المجال، مع تفعيل دور وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات والهيئات الحكومية ووضع إطار تشريعي يحكم عملها ويحدد مهامها.**

**ونجد أنه بعد استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية يلاحظ أن هذه الدراسة قد استفادت من الدراسات السابقة في تحديد منهجية الدراسة وعرض إطارها النظري وبعض المعلومات الواردة فيها والمرتبطة بموضوع الدراسة كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الاطلاع على المراجع والكتب التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة.**

**واستنادًا إلى ما تقدم فقد جاءت تلك الدراسة من أجل استكمال الجهود البحثية وبيان تأثير ثورة 25 يناير 2011 على المشاركة السياسية للمرأة المصرية حيث ما زالت الدراسات المتوفرة عن ذلك الموضوع غير كافية، وذلك في ضوء الاستفادة من الدراسات العربية والأجنبية في إثراء الإطار النظري وبناء هيكل الدراسة.**

## ثامنًا: أقسام الدراسة

**تأسيسًا على أهمية الدراسة وتحقيقًا لأهدافها، ومن خلال تساؤلاتها، وبناءً على حدودها تم تقسيمها كالتالى:**

**مقدمة الدراسة: وتشمل مقدمة الدراسة ومشكلتها وأهميتها وأهدافها وتساؤلاتها ومنهجيتها وحدودها بالإضافة إلي الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع وأقسام الدراسة.**

**الفصل الأول : بعنوان التأصيل النظري لمفاهيم الدراسة، ويشمل ماهية الثورة من خلال عرض مفهوم وخصائصها وأنواعها وأسبابها ومراحلها بالإضافة إلي ماهية المشاركة السياسية من خلال عرض مفهوم المشاركة السياسية ودوافعها وأهميتها ومستوياتها ومكوناتها ومراحلها وأشكالها وخصائصها ومعوقاتها فضلا عن عرض بداية الحقوق السياسية للمرأة وأهمية ومعوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية.**

**الفصل الثانى : بعنوان تطور المشاركة السياسية للمرأة المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011، ويشمل المشاركة السياسية للمرأة المصرية قبل ثورة يوليو 1952 وما بعدهافضلا عن واقع تقلدها للمناصب المختلفة في الدولة قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بالإضافة إلي مشاركتها في المجالس النيابية والمحلية قبل ثورة 25 يناير 2011.**

**الفصل الثالث : بعنوان تطور المشاركة السياسية للمرأة المصرية منذ ثورة 25 يناير 2011 م وما بعدها، ويشمل المشاركة السياسية للمرأة المصرية في ثورة 25 يناير 2011 وما بعدها فضلا عن واقع تقلدها للمناصب المختلفة في الدولة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بالإضافة إلى مشاركتها فى المجالس النيابية بعد ثورة 25 يناير 2011.**

**خاتمة الدراسة : وتشمل الخاتمة والنتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.**

## المراجع العربية :


١. أمر الدين محمد دين، التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية للمرأة: دراسة حالتي مصر وأفغانستان، القاهرة،رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

٢. أيمن عقيل وهاجر علي، الوجود السياسي للمرأة - رؤية تحليلية للإطار التشريعي والتنظيمي، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان القاهرة، ٢٠١٢.

٣. سندس عباس حسن، المشاركة السياسية للنساء في العراق.. الفرص والتحديات، معهد المرأة القيادية، العراق، ٢٠١٣ .

٤. مني أحمد محمود (دكتور)، تطور المشاركة السياسية للمرأة المصرية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ م، مجلة البحوث الإدارية، القاهرة، المجلد ٣٢، العدد الأول، يناير ٢٠١٤ .

٥. مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، التمكين السياسي للمرأة المصرية.. هل الكوتة هي الحل، القاهرة، ٢٠٠٩.

٦. منى مصطفى عبد الروؤف، دور المرأة في الحياة السياسية المصرية في الفترة من 1971 _ 2001، الإسكندرية،رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٤.

٧. مروة محمد تهامي، المشاركة السياسية للمرأة في ثورتي مصر وليبيا.. دراسة ميدانية مقارنة في الانثروبولوجيا الاجتماعية، القاهرة،رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١.

٨. هالة مرجان، المرأة المصرية والمشاركة السياسية من يوليو ٥٢ إلي ٢٥ يناير: استعراض واقع واستشراق مستقبل، القاهرة، ورقة عمل مقدمة إلي مؤتمر المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في مرحلة ما بعد الربيع العربي، ٢٠١١.

٩. هويدا عدلي (دكتور)، المصريات وثورة ٢٥ يناير (أبريل ٢٠١١ - أبريل ٢٠١٢): النساء وإدارة المرحلة الانتقالية... تهميش واستبعاد متعمد، ملتقى تنمية المرأة، القاهرة، الطبعة الأولى، يونيه ٢٠١٢ .

١٠. هيفاء أبو غزالة (دكتور)، تقرير المرأة العربية والديمقراطية ٢٠١٣، منظمة المرأة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.

11. ولاء جاد الكريم محمود، اللامركزية.. ومأزق التهميش السياسي للمرأة في مؤسسات الحكم المحلي،مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠١٠.

## Foreign references in English:


1. **LarbiSadiki , Toward Arab Liberal Governance : From the Democracy of Bread to the Democracy of The Vote , third World Quaretly ,1997 , vol . 18,N.1**
2. **JOHN " JassonFinkle ", political Development And Social Change Wtely And Sons , INC N.Y:1971**
3. **Herbert Mcclosky , Political participation : international Encyclopedia of the social science , New York , Collier Macmillan , 1968.**
4. **Myron Weiner, political Participation : in leonardBinderet al. Crises and Sequence in political development, Princeton , New Jersey , Princeton University Press , 1971**
5. **Michael Ruch and Philip Althof, An introducation to political sociology ,clondon :Nelson & Sons ,L td . 1971 .**
6. **Myron Weiner , Political Participation : Crisis Of The political Process in : Binder (ed) " crises and sequence in political Development " New Jersy, APSR no3 ( septemper :2974 )**
7. **Michael G. Roskin,Robert .L. Cord , political Science An introduction, New Jersy: pearson education , Inc , 2008.**
8. **Samuel Huntington , order in changing socities , new haven : yale university Press , 1968 .**
9. **R. Mac GEE , Sociology An Introduction , second ed , RienHortandWiston , USA , 1980 .**

## Study Summary

**This study aimed at clarifying the impact of the revolution of January 25, 2011 on the political participation of Egyptian women by monitoring the participation of women in various political events and events and in decision-making positions, as well as their political representation in the local and local councils, and the obstacles that hinder them from performing an effective role in life So that we can finally know the extent of the changes that have occurred in the political participation of Egyptian women since the revolution of January 25, 2011 and beyond, so that we can then judge the development of this participation and what has reached it and what can reach it in the future.**

**Although this study has shown that the issues of participation of Egyptian women in political life are witnessing an increasing movement towards deepening democracy, especially after the revolution of 25 January 2011, the representation of women is still very limited at most levels of government and power; Progress Despite women's different leadership and organizational skills, we do not find equal representation of the numerical majority of women in parliamentary bodies, either in terms of voting or candidacy, where political life continues to have an unequal distribution of political resources. And the role of women in the political process is still incomplete and incomplete, because of the prevailing social reality, the worldly outlook of women and the firm belief that they can not work in these areas and that they do not have the necessary skills and abilities to participate effectively in political and party life**

**The researcher concluded that the participation of Egyptian women in the political parties before the revolution of January 25, 2011 is limited to the symbolic presence only in the upper structures of the parties or at the level of grassroots organization in the provinces. Eventually, the parties continued to marginalize the women in them more by reducing the number of female candidates in the elections. The interests of the men who are in their opinion, and with them less the size of the expected party losses in the elections. Also, the position of the parties in general and the main ones has not changed in particular towards Egyptian women. Women were not paid in the various parliamentary elections that took place after the fifth revolution. January 20, 2011, to the appropriate extent to the numbers**

**of Egyptian women and their status and role in society and in political life, which is not appropriate after the revolution of January 25, 2011 in which women participated with all the strength of the first moments in all governorates of the Republic and in all events like men, Is an example not only in Egypt but in the whole world.**

**Finally, the researcher recommended the adoption of supportive policies to empower women in all areas of Egyptian society with all their support to ensure their access to decision-making positions, the need to review all legislation and remove all obstacles to women's access to decision-making positions and leadership positions. And the need for a quota for Egyptian women in the jobs in which women suffer from marginalization, especially in the elimination of the linking of those quotas to a specific period of time, and the need to amend special programs and regulations Political parties in Egypt to include those programs and regulations, some of the texts or materials that ensure adequate representation of women in leadership levels and in decision-making within the parties.**

**Portsaid university**
**Faculty of Commerce**
**Political science And Public Administration Department**

# The Impact of The 25th January 2011 Revolution on The Political Participation of Egyptian Women
## ( A comparative Study From 2005 _ 2015 )

A Thesis Submitted For The Master's Degree In Political Science

Prepared By:

**Shaimaa Youssef Ahmed Ahmed Shehatta**

**Supervision**

**Prof.Dr/ Gamal Ali Zahran**

Professor of Political Science
And The Previous head of
Political science Department
Faculty of Commerce Portsaid University

**Dr/ SherifaFadel**

Assistant Professor of Political Science
And The Previous head of
Political science Department
Faculty of Commerce Portsaid University

**2018**